مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد (33) العدد الأول (يونيو 2020)

من معالم المنهج في تفسير "أحكام القرآن" للقاضي أبي بكر محمد بن العربي (ت543 هـ)

حازم زكريا محي الدين

قسم علوم القرآن والحديث، كلية الشريعة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

Email: hazem9k@yahoo.com

الملخص

تناول البحث بالعرض والتحليل بعض معالم المنهج في تفسير "أحكام القرآن" للقاضي ابن العربي المالكي الأندلسي (ت543هـ)، وعرَض حياته وتكوينه العلمي وأحداث عصره التاريخية التي تفاعل معها بطريقة فذّة من خلال تفسيره، كما تناول البحث المعالم المنهجية التالية: استفادته النقدية من التراث التفسيري قبله، ومنهجه في التعامل مع اللغة، ومنهجه في التعامل مع مصادر التفسير بالمأثور، والأحاديث النبوية، والإسرائيليات، ومدى اعتماده على التفسير بالرأي، وقانون الترجيح في التفسير، ومنهجه في التعامل مع مخالفيه، وموقفه من أحداث عصره. وقد تمّ توظيف المنهج الوصفي للقيام بإجراءات البحث وتحقيق أهدافه. وقد وصل البحث إلى نتائج أبرزها: اعتماد ابن العربي على المنهج التحليلي في تفسيره، واستيعابه تراث المفسرين من قبله، وتعامله مع هذا التراث بطريقة تنمُّ عن احترام عميق له مع احتفاظه لنفسه في الوقت ذاته بحق المناقشة والنقد والردّ، كما اعتمد ابن العربي على منهجي الأثر والرأي في تفسيره، مع ملاحظة أنه كان أكثر توسعاً ودقةً ونقداً في ميدان الأثر والأخبار، هذا بالإضافة إلى أنه قد اتخذ موقفاً نقدياً إزاء الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات؛ ومن نتائج البحث أيضاً أن ابن العربي كان ينتصر لمذهبه على المستوى الفقهي والعقدي، وكان يشتدّ بعض الشيء في الردّ على مخالفيه، كما امتاز ابن العربي بربط تفسيره للقرآن الكريم،

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

بواقع مسلمي عصره ومشاكلهم، وهذه الميزة زادت من قدرة هذا التفسير على التفاعل مع عصره والتأثير في أحداثه.

الكلمات المفتاحية: أحكام القرآن، ابن العربي، تفسير، منهج.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ...

يوجد في تاريخ كلِّ علم اتجاهاتٌ ومدارسُ أساسية يمثِّلُها أعلام بارزون يقومون باستحضار تاريخ هذا العلم واستخلاص عصارة خبرته المنهجية والمعرفية وفق رؤية موضوعية تتسم بالمراجعة والنقد والإضافة؛ وفي العادة فإن هؤلاء الأعلام يودعون نتائج عملهم هذا في كتابٍ لهم يمثِّل ذروة نتاجهم العلمي. هذا الأمر ينطبق بشكل كبير على القاضي ابن العربي المالكي (ت 543 هـ)، وتفسيره الفذّ (أحكام القرآن)، الذي تسعى هذا الدراسة إلى بيان وتحليل أهم خصائصه ومعالمه المنهجية التي أكسبته المكانة العلمية المرموقة في تاريخ التفسير بعامة، وتاريخ التفسير الفقهي بخاصة.

مشكلة الدراسة

تتناول هذه الدراسة بشيء من التفصيل والتحليل والتقييم بعض معالم المنهج التفسيري التي التزم بها القاضي ابن العربي في تفسيره "أحكام القرآن"، ومتابعة أثرها التطبيقي فيه.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أهم العناصر المنهجية لمفسِّر كبير من أئمة التفسير الفقهي، وزيادة حضورها في وعي الدارسين لعلم التفسير عموما وللمشتغلين والباحثين في التفسير الفقهي خصوصاً.

أهمية الدراسة

تشكِّل معالم المنهج المدروسة هنا نموذجاً يمكن أن يأخذ به الدارسون والمفسرون المعاصرون المهتمون بالتفسير الفقهي، ويساهم في الحدِّ من بعض القصور العلمي والمنهجي الذي نشهده اليوم في العمل التفسيري المعاصر في مجال التفسير الفقهي.

من الدراسات السابقة ذات الصلة:

توجد بعض الكتب الأكاديمية التي تناولت ابن العربي وتفسيره، أكتفي بذكر الكتابين التاليين منها:

- **ابن العربي المالكي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن.** مصطفى إبراهيم المشني، ط 1، دار الجيل، دار عمار، بيروت، عمان، 1991م.
- **مصادر التفسير الفقهي عند ابن العربي المالكي في كتابه "أحكام القرآن".** الربيع محمد منصف القماطي، ط 1، دار الفسيفساء، طرابلس، ليبيا، 2009م. وهذا الكتاب في الأصل رسالة ماجستير، قُدّمت في قسم الدراسات الإسلامية في كلية الآداب، جامعة الفاتح، 2009/2008م.

وقد استفدت من هذين الكتابين في هذا البحث.

منهج الدراسة

تمّ استخدام المنهج الوصفي الذي يعتني بالتتبع المسحي للمادة العلمية لتفسير "أحكام القرآن" بطريقة علمية تقوم على التصنيف والتحليل والاستنتاج والتقييم.

۞ ۞ ۞

التمهيد

أنزل الله ﷻ القرآن الكريم لتحقيق مقاصد كثيرة، يمكن جمعها في مقصدين عظيمين هما:

أولهما: تصحيح التصور البشري حول قضية وجود الله ﷻ، وقضايا الإنسان، من حيث المبدأ والمصير، وصياغة رؤية جديدة للكون والعالم، وبيان المحددات والعناصر المنهجية الكبرى للتعامل معهما وتسخيرهما في إطار عبودية الله –سبحانه– ومنهجه، ومنفعة خلقه أجمعين. وقد تكفَّلت آيات العقيدة والكون والتاريخ والقصص المذكورة في القرآن الكريم ببيان كل ما يتعلق بهذا المقصد الأول.

ثانيهما: تقويم وإصلاح سلوك الإنسان في هذه الأرض فرداً كان أم جماعةً، ومجتمعاً كان أم أمةً، وهدايته إلى ما يساعده على تغيير حياته وتوجيهها نحو الأفضل في كل الأمور، وعلى كافة الصُعُد.

وقد تكفَّلت بهذا المقصد آيات التشريع والأخلاق والتربية والسلوك التي كانت موضع اهتمام المفسرين منذ نشأة علم التفسير نظراً لحاجة المجتمع الإسلامي الملحة منذ نشأته لمعرفة شرع الله والالتزام به على مستوى العبادات والعقود والمعاملات، وكل وجوه الفعل الإنساني في كل مناحي الحياة.

وفي الحقيقة فإنه بسبب ظنية دلالة كثير من آيات الأحكام على أحكامها فقد اختلفت استنباطات العلماء منها، ابتداءً من عصر الصحابة والتابعين، واختلفت بطبيعة الحال الاجتهادات الفقهية المستندة إلى هذه الآيات حسب مناهج الاجتهاد وأصوله التي يعتمدها ويسير عليها كل فقيه ومفسِّر.

وقد سار الأمر على هذا المنوال في عصر الاجتهاد الفقهي وتدوين العلوم، أي في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، أما بعد ذلك، أي في عصر استقرار المذاهب الفقهية، واكتمال أصولها الاجتهادية، وبعد ظهور المؤلفات الفقهية والتفسيرية الكبرى فقد ظهرت مجموعة من التفاسير اختصت بتفسير آيات التشريع، واستنباط الأحكام منها، وفق أصول ومنظور المذهب الفقهي الذي يتمذهب به المفسِّر الفقيه مع انفتاح وحوار ونقد لبقية المذاهب بِنِسَب مختلفة حسب كل مفسِّر، واستمر هذا الأمر حتى وصلنا إلى العصر الحديث.

وهكذا فإننا نجد بين أيدينا اليوم عدداً من كتب التفسير الفقهي[1]، التي تشهد بمدى عناية الأمة بالقرآن الكريم، ومدى عنايتها وحرصها على ضبط وتنظيم كل تفاصيل حياة أفرادها ومجتمعاتها وفق منظومة الأحكام والقيم القرآنية التي أنزلها الله تعالى لتكون رحمة وشفاء للمؤمنين ولتخرج الناس جميعاً من الظلمات إلى النور، يقول الله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[2].

وقد شهدت حركة التفسير الفقهي الطويلة مقاربات منهجية متنوعة ومتعددة من حيث المدى والمصادر وطريقة العرض والمنهج بسبب عوامل عديدة منها الخلفية المذهبية الكلامية والفقهية للمفسِّر، واختلاف قصد كل مفسِّر من عمله، فضلاً عن اختلاف عصور المفسرين وبيئاتهم العلمية، وتكوينهم العلمي الخاص، والعلم الذي غلب على كل واحد منهم، ومدى تأثره واهتمامه بعصره وأحواله التاريخية[3].

---

[1] نذكر من بين أبرز هذه التفاسير عند العلماء المتقدمين: "أحكام القرآن" لإسماعيل بن إسحق الجهضمي المالكي (ت 282 هـ)، "أحكام القرآن" للجصاص الحنفي (ت 371 هـ)، "أحكام القرآن" للكيا الهراسي الشافعي (ت 405 هـ)، "أحكام القرآن" لابن العربي المالكي (ت543هـ)، "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي المالكي (ت671 هـ)، "كنز العرفان في فقه القرآن" لمقداد السيوري الإمامي (ت826 هـ)، "الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة القاطعة" ليوسف الثلاثي الزيدي (ت832 هـ). ونذكر من بين أبرز هذه التفاسير في العصر الحديث: "نيل المرام في تفسير آيات الأحكام" لمحمد صديق خان، "تفسير آيات الأحكام" لمحمد علي السايس وآخرين، "تفسير آيات الأحكام" لمناع القطان، ""

[+]آيات الأحكام: تفسير واستنباط" لنور الدين عتر. انظر، محمد حسين الذهبي، **التفسير والمفسرون**، ط 6، (بيروت، مكتبة وهبة، 1995م)، 467/2-473؛ **التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد**، عبد الغفور جعفر، ط 1 (القاهرة، دار السلام، 2007م)، 525-532؛ عبد رب النبي عالم، **التفسير الفقهي الحديث: قضايا أصولية وفقهية**، (منشورات جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، 2005)، 12/1-37.

[2] سورة إبراهيم، الآية: 1.

[3] قارن بـ: فهد الرومي، **أصول التفسير ومناهجه**، ط 1، (الرياض: مكتبة التوبة، 1413) 91-95؛ نائلة السليني الراضوي، **قضايا الأسرة واختلاف التفاسير**، ط 1(الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي،2002)، 24-27.

المبحث الأول: القاضي ابن العربي: حياته وتكوينه العلمي وعصره

المطلب الأول: ولادته ونشأته

هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي المعافري، ينتهي نسبه إلى قحطان.

وُلد ابن العربي في عام (468 هـ) في مدينة إشبيلية، في بلاد الأندلس، في بيت علمٍ وسياسة، فوالده أبو محمد عبد الله بن العربي، كان من وجهاء وأعيان وعلماء إشبيلية البارزين، حيث كان وزيراً للمعتمد بن عبَّاد آخِر ملوك إشبيلية قبل سقوطها على يد المرابطين، وكان من أهل الآداب الواسعة والتفنن والبراعة في علوم شتى، وكان من كبار أصحاب ابن حزم الظاهري، وكان بيته منتدىً للعلماء والأدباء، وإليه يرجع الفضل فيما حصَّله ابنه أبو بكر من علوم ومعارف، وما تهيأ له من لقاء أئمة العلم والدين في عصره، توفي في عام (493 هـ).

بدأ ابن العربي تحصيله العلمي على يد والده، فعنه أخذ تعليمه الأوَّلي، ولكن لكثرة أشغال والده وارتباطه بمهام الدولة باعتباره وزيراً لأمير إشبيلية في ذلك الوقت –المعتمد بن عباد– فقد عهد به إلى ثلاثة معلمين، أحدهم لضبط القرآن الكريم بأحرفه السبعة، والثاني لتعليمه العربية، والثالث لمبادئ الحساب، فحذق القرآن، وهو ابن تسع سنين، ولم يبلغ السادسة عشرة من عمره حتى أتقن القراءات العشر، وجمع فنوناً من العربية، ومَهَر في اللغة والأدب والشعر[1].

المطلب الثاني: رحلته العلمية إلى المشرق

ما إن بلغ ابن العربي السابعة عشرة من عمره، حتى شرع بصحبة والده في رحلة علمية إلى حواضر الغرب الإسلامي، ومراكز العلم في الشرق الإسلامي لمدة زادت على عشر سنوات (485–495 هـ). فزار وأخذ العلم على أيدي علماء: مالقة، غرناطة ، المرية، بجاية، عنابة، سوسة، القيروان، برقة، القاهرة،

[1] انظر، أحمد بن محمد بن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، ط 1، بيروت، دار صادر، 1971م، 4/296–297. شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م، 20/198.

القدس، دمشق، بغداد، مكة المكرمة، المدينة المنورة، الإسكندرية. وفي هذه المدائن العلمية حصَّلَ ابن العربي قاعدته العلمية الراسخة والشاملة في كل العلوم الإسلامية واللغة العربية وآدابها. فقد تبحَّر في علوم القرآن والتفسير والقراءات، وعلوم الحديث دراية ًوروايةً، وعلم الكلام والعقائد والفِرَق، والتصوف، وعلوم النحو والصرف والبلاغة، والشعر والأدب والتاريخ. وعاد من رحلته إلى بلاد الأندلس بزادٍ علمي لم يسبق أن عاد به أي عالم أندلسي آخر زار وطلب العلم في بلاد الشرق الإسلامي[1].

قال عنه السيوطي في كتابه طبقات المفسرين: ".. وعاد [ابن العربي] إلى بلده بعلم كثير لم يُدخله أحدٌ من قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق، وكان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها مقدَّماً في المعارف كلها. أحد منْ بلغ رتبة الاجتهاد، وأحد من انفرد بالأندلس بعلو الإسناد، ثاقب الذهن ملازماً لنشر العلم، صارماً في أحكامه هيوبا على الظلمة"[2].

المطلب الثالث: شيوخه

ذكرنا في الفقرة السابقة أن ابن العربي تلقى العلم على أكابر علماء عصره الذين التقى بهم في بلاد الشرق الإسلامي، ونحن هنا نذكر من بين هؤلاء العلماء الأسماء التالية فقط: الفقيه أبو بكر الطرطوشي المالكي، والقاضي أبو الحسن مكرم بن مرزوق، وأبو الفتح المقدسي الذي أخذ عنه كتب الصحاح وغيرها، وأبو الفضل الأبيوردي الأديب المشهور، وأبو محمد الحسين الطبري، وأبو بكر محمد بن أحمد الشاشي رئيس الشافعية في بغداد ومن علماء المدرسة النظامية، وحجة الإسلام أبو حامد الغزالي حيث قرأ عليه مجموعةً من كتبه، وهو الذي أَدخلَ إلى الأندلس كتابه إحياء علوم الدين؛ وأبو القاسم إسماعيل بن

---

[1] انظر، شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 20/197-199. أحمد بن محمد الأدنه وي، **طبقات المفسرين**، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، ط 1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1417هـ/1997م، 180-181.

[2] جلال الدين السيوطي، **طبقات المفسرين**، تحقيق علي محمد عمر، ط 1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1396/1976، 105.

عبد الملك الحاكمي الطوسي، وأبو زكريا يحيى بن علي التبريزي شيخ بغداد في اللغة و الأدب، والحافظ أبو عامر محمد بن سعدون الميورقي البغدادي الظاهري، وأبو الحسين محمد بن يعلى الفراء الحنبلي، والحافظ أبو محمد جعفر بن أحمد بن السراج الحنبلي مقرئ بغداد[1]. وهكذا فإننا ندرك من تنوّع شيوخ ابن العربي، ما بين حنفي وشافعي وحنبلي ومالكي وظاهري، ومن تنوّع ما امتازوا به من قراءةٍ، وتفسير، وتحديث، وفقه، وأصول، ولغةٍ، وأدب، وتصوفٍ، وعلم كلام، حجمَ وتنوّعَ وشمول العلم الذي أحاط به أثناء رحلته العلمية المذكورة.

المطلب الرابع: عمله في القضاء والتعليم

عاد ابن العربي إلى بلده إشبيلية بعد أن تزوَّد من مراكز العلم في العالم الإسلامي في عصره، وأخذ نصيبه من معارف زمنه، وفي الحقيقة فقد سبقته سمعته العلمية الكبيرة إلى وطنه، حيث تسابق الناس إلى الترحيب به والالتقاء به، وشدَّ طلاب العلم من كل أنحاء الأندلس الرحال إليه ليأخذوا العلم بين يديه. وقد عرف قدره العلمي –أيضاً– حكام وأمراء وطنه، وولَّاه أمير إشبيلية "سير بن أبي بكر اللمتوني" منصب الشورى له، وهو منصب رفيع لا يصل إليه إلا الصفوة من العلماء والفقهاء، ويجعلهم في مصافِّ الوزراء وكبراء رجال الدولة، ومن هنا فقد وجدنا بعض معاصريه يطلق عليه لقب الوزير. ثم ولِيَّ القضاء على إشبيلية، فكانت له سورةٌ مرهوبة في الظالمين، مع الرفق بالمساكين، وصرامةٌ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]،ولكن وبسبب هذه الأسباب مجتمعة لم يتيسر له البقاء مدة طوية في هذا المنصب لكثرة المتضررين منه الذين لم يرتاحوا للسيرة العادلة التي سلكها هذا القاضي النزيه الذي لا يخشى في الحق لومة لائم، لذلك عمل هؤلاء المتضررون على تنحيته، وهذا للأسف ما تحقق لهم بعد ثمانية أشهر من توليه هذا المنصب. ولكن إذا استطاع هؤلاء الناس عزله عن منصب القضاء، فإنهم لم يستطيعوا إبعاده عن حلقات العلم

[1] انظر، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 296/4؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 198/20–199.

[2] انظر، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 297/4؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 200/20–201.

والتعليم ونشر المعارف بين أبناء الأندلس، بل على العكس من ذلك فقد تفرَّغ بعد عزله، أكثر فأكثر، لهذه المهمة العلمية، وخلّف لنا جيلاً من العلماء حمل لواء العلم بعده في الأندلس، كما أنه ترك للحضارة الإسلامية مجموعةً نفيسة من المؤلفات في مختلف فروع العلوم الإسلامية، تشهد على علوِّ كعبه ورفيع مقامه ورسوخ فهمه، ودقة تحقيقه في كل القضايا والمسائل التي تعرَّض لها بالبحث والتأليف.

المطلب الخامس: مؤلفاته العلمية

قلنا إنّ ابن العربي قد ترك للمسلمين من بعده ثروة علمية ضخمة، ساعده على إنجازها الابتعاد عن المناصب بعد عزله عن القضاء، وتفرّغه للتعليم والاشتغال بالتأليف العلمي. وفي الحقيقة فإن مؤلفاته تزيد على التسعين مؤلفاً في التفسير والحديث والعقيدة والفقه والأصول والتاريخ والنحو والأدب والسياسة، ولكن للأسف الشديد، فقد فقدنا قسماً لا بأس به من هذه المؤلفات، وما زال قسمٌ كبير منها حبيس المخطوطات وخزائن الكتب حتى الآن، ولم يعرف طريقه إلى النشر منها إلا بضعة كتب[1]. غير أن هذه الكتب المنشورة، وعلى الرغم من قلّتها، كافيةٌ للدلالة على المساهمة العلمية الكبيرة والأصيلة التي قام بها ابن العربي في ميدان العلوم الإسلامية في بلاد الأندلس بشكل خاص، والعالم الإسلامي بشكل عام في عصره، والتي مازالت حاضرة بقيمتها وثقلها العلمي في حياتنا العلمية المعاصرة.

سأكتفي هنا بالإشارة إلى مؤلفاته في ميدان تفسير القرآن وعلومه[2]:

---

[1] انظر، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 199/20، 201؛ سعيد أعراب، **مع القاضي أبي بكر بن العربي**، ط 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987/1407، ص: 121-173. حيث أحصى المؤلف (92) كتاباً لابن العربي.

[2] مع ضرورة الإشارة إلى أن ابن العربي كان، فضلاً عن جهوده في التفسير وعلوم القرآن، من أبرز علماء الحديث النبوي وشراحه في الأندلس في عصره، من أبرز مؤلفاته في هذا المجال: عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك، النيرين في شرح الصحيحين.

أحكام القرآن: وهو تفسيره الذي نخصه هنا بهذه الدراسة؛ الأحكام الصغرى: وهو مختصر تفسيره" أحكام القرآن"؛ الناسخ والمنسوخ في القرآن؛ قانون التأويل في تفسير القرآن؛ المقتبس من القراءات؛ أنوار الفجر في مجالس الذكر، وهو تفسير كامل للقرآن الكريم، قام ابن العربي بتأليفه عن طريق إلقائه دروسا في مجالس عامة في المساجد خلال عشرين سنة، وهذا التفسير يقع في ثمانين مجلدا، في كل مجلد ألف ورقة. (مفقود)؛ المُشكلين. أي مُشكل القرآن الكريم والسنة الشريفة. (مفقود)؛ شرح حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف" (مفقود)[1]؛ "ترتيب آي القرآن" ذكره في كتابه "الناسخ والمنسوخ" أثناء تصديره لسورة الأنعام، حيث قال: "والأحكام فيها قليل، لعارض بينا وجهه في "ترتيب آي القرآن"، وهو كتاب أخفيناه بعد أن جمعناه، لما رأينا فيه من علوه على أقدار أهل الزمان، وأنه ليس له في هذه الأقطار حفيّ فوضعناه في سَرَب خفي"[2].

المطلب السادس: مذهب ابن العربي الفقهي والعَقَدي

عاش ابن العربي في الدور الخامس من أدوار الفقه الإسلامي الذي يبدأ من منتصف المائة الرابعة إلى حدود أواسط القرن السابع الهجري، وهو بشكل عام عصر الركود والتقليد الفقهي، فلم يأت بعد أبي جعفر الطبري (ت310 هـ) إمامٌ من أئمة الاجتهاد المطلق، لكن ظهر رجال لم يقفوا عند حدود التقليد المحض، بل ساروا على بيِّنة من الأمر، فجمعوا الآثار النبوية وأقوال السلف، ومحّصوا الروايات، واستنبطوا الأحكام من ينابيعها، وحاولوا أن يردوا الفروع إلى أصولها، وكانت لهم مواقف مشهورة في بيان الحق والدلالة عليه. ويمكن لنا أن نعدَّ من هذه الطبقة من العلماء، القاضي أبو بكر بن العربي الذي تلقَّى العلم -على الرغم من أنه مالكي المذهب- على أيدي علماء معظم المدارس الفقهية

---

[1] انظر، برهان الدين إبراهيم بن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، د.ط.، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت)، 281-284؛ مصطفى إبراهيم المشني، **ابن العربي المالكي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن**، ط 1، بيروت-عمان، دار الجيل-دار عمار، 1991/1411، 27-34.

[2] جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ط 1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426 هـ، 1837/5.

في عصره من شافعيةٍ وأحنافٍ ومالكيةٍ وحنابلةٍ وظاهريةٍ، كما أنه احتفظ لنفسه في قضايا كثيرة بحق الاختلاف عن إمام مذهبه، بالإضافة إلى مناقشاته الحرة والنقدية لكل المذاهب الأخرى.

وأما من حيث مذهبه العَقَدي، فقد كان ابن العربي أشعري المذهب، يذهب إلى ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، ويرد على أصحاب الفرق الأخرى، ويهاجم الفلاسفة وغلاة المتصوفة، كما يظهر ذلك جليا في كتابه "العواصم من القواصم"، ويظهر بصورة أو بأخرى في تفسيره أحكام القرآن كما سنرى بعد قليل.[1]

المطلب السابع: الأحداث التاريخية التي عاصرها ابن العربي

وُلد ابن العربي في الوقت الذي كانت فيه بلاد الأندلس ممزَّقة ضعيفة، ينفرد كلُّ أمير فيها بإمارة خاصة به، ويعيش في حالة نزاعٍ وشِقاق مع بقية الإمارات، ويدخل أحياناً في عقود تحالف ونصرة مع الإفرنج ليحتفظ بمُلكه، بغض النظر عن العواقب الوخيمة التي يمكن أن تحلَّ به وبإمارته وبكل المسلمين في الأندلس من جرَّاء هذا التحالف والنصرة، وقد أطلق المؤرخون على هذه الحقبة من تاريخ المسلمين في الأندلس، اسم عهد ملوك الطوائف. وما إن بلغ ابن العربي السابعة عشرة من عمره حتى شهد بأم عينيه سقوط هذه الممالك، الواحدة إثر الأخرى على يد المرابطين بقيادة زعيمهم يوسف بن تاشفين، وولادة دولة المرابطين في المغرب والأندلس، وقد استعاد المسلمون عن طريق هذه الدولة شيئاً غير قليل من وحدتهم وقوتهم وهيبتهم السياسية، لذلك فقد ساهم ابن العربي ووالده رحمهما الله ﷻ في توطيد أركان حكم هذه الدولة، عندما قاما أثناء وجودهما في بغداد بتكليف من الأمير ابن تاشفين بإظهار وتقديم ولاء ابن تاشفين وطاعته لخليفة المسلمين آنذاك" المستظهر بالله"، وحصولهما منه على خطاب رسمي يُقرّ الخليفةُ بموجبه بشرعية إمارة ابن تاشفين على المغرب

[1] انظر، مقدمة سعيد أعراب لكتاب ابن العربي، **الأحكام الصغرى**، ط 1، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 1989/1409.

والأندلس، وفي هذا الخطاب ما فيه من تثبيت حكم دولة المرابطين، وإعطائهم الشرعية الكافية للاستمرار فيه، من جهةٍ، وتوثيق عُرى وَحَدة المسلمين في ذلك العصر، من جهة أخرى. وهنا يجب أن نشير إلى أن حالة استرداد شيءٍ من القوة والوحدة الإسلامية التي عرفتها بلاد المغرب والأندلس في ذلك الوقت، في الربع الأخير من القرن الخامس الهجري، كانت تقابلها حالة من التفرُّق والتشرذم والضعف في بلاد الشرق الإسلامي تحت حكم السلجوقيين، الذين كان أمراؤهم في حرب دائمة للسيطرة على دفة الحكم، وكان على الخليفة المغلوب على أمره في بغداد أنْ يوقِّع لكل غالب ومتغلِّب على الحكم مرسوماً يقضي بالخطبة له بجانب اسمه من فوق منابر بغداد. وكان من أسوأ آثار هذا التغالب والتنازع السلجوقي على السلطة وإضعاف الخلافة أنْ استولى الصليبيون على القدس، وحوَّلوها إلى إمارةٍ صليبيةٍ عام (492 هـ/1098م) في أيام الخليفة المستظهر بالله، الذي لم يستطع آنذاك، بسب ما آلت إليه أوضاعه وأوضاع الخلافة، أنْ يحرِّك ساكناً في مواجهة المجازر الوحشية التي اقترفها الصليبيون في القدس. وأما آخر حَدَث سياسي كبير شهده ابن العربي في أواخر حياته فهو سقوط دولة المرابطين أيضاً على يد أمير الموحِدين عبد المؤمن بن علي. وقد كان هو شخصياً على رأس وفد إشبيلية الذي سافر إلى مراكش عاصمة الموحدين عام (542 هـ) لتقديم الولاء والطاعة والبيعة لأمير الدولة الجديدة.[1]

وفاة ابن العربي:

أسلَمَ ابن العربي روحه الطاهرة إلى بارئها ﷻ أثناء وجوده في المغرب لتأدية البيعة لأمير الموحدين، في منطقة قريبة من فاس تُدعى "مغيلة"، في سنة (543 هـ)، وحُمل إلى فاس حيث دُفن هناك، رحمه الله ﷻ، وجزاه عن الإسلام والعلم خير الجزاء[2].

---

[1] انظر، **مقدمة محب الدين الخطيب**، التي كتبها لتحقيقه لكتاب ابن العربي "**العواصم من القواصم**"، تقديم خالد العك، دمشق، دار البشائر، (د.ت.)، 31-54. سعيد أعراب، **مع القاضي ابن العربي**، ص:56-57. ومصطفى المشني، **ابن العربي وتفسيره**، 39-40.

[2] انظر، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 203/20.

المبحث الثاني: من قضايا المنهج عند ابن العربي

قبل الخوض في بعض قضايا المنهج عند ابن العربي في تفسيره" أحكام القرآن"، نرى من الضروري الإشارة العامة إلى أسلوبه وطريقته في تفسيره.

1) تناول في تفسيره كامل سور القرآن الكريم وفق ترتيب المصحف العثماني ما عدا بضع سور فقط (القمر، الحاقة، النازعات، التكوير، الانفطار، القارعة، الهمزة، الكافرون)، ولكنه كان يقتصر في تفسير كل سورة على الآيات التي يرى أنها تنطوي على أحكام شرعية.

2) كان، في حالات قليلة، قبل أن يشرع بتفسير سورة ما، يذكر مقدمة عامة عن السورة يتناول فيها على سبيل المثال: مكانتها وفضلها، واسمها أو أسمائها ومعاني هذه الأسماء، وأسباب التسمية بها، وتاريخ نزول السورة ومكانها[1].

3) يبدأ بتحديد عدد آيات الأحكام التي ينوي أن يقصر تفسيره عليها فقط. فقد ذكر على سبيل المثال أنَّ سورة البقرة تضم تسعين آية من آيات الأحكام، وسورة التوبة تضم ستاً وعشرين آية فقط[2]. وبناء على هذا التحديد فإنّ مجموع ما فسَّره من القرآن الكريم لم يتجاوز أربعاً وثلاثين وستمائة آية فقط.

4) بعد أن يحدد عدد الآيات التي يقرِّر تفسيرها، يبدأ، وفق المنهج التحليلي، بالآيات واحدةً إثر أخرى، حيث يبدأ بعرض المسائل التي يمكن استنباطها من كل آية، مقسِّماً كل واحدة منها إلى مسائل، يعالج في كل مسألةٍ منها قضية من القضايا التي تتناولها الآية المدروسة، مثل: سبب نزولها، وأوجه القراءات فيها، ومعانيها اللغوية والبلاغية، والآثار الواردة فيها، والمسائل الفقهية والأصولية

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة، 1987م،8/1، 893/2، 1971/4.

[2] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 8/1، 266.

المستفادة منها، وقد يعرِّج إلى مسائل تتعلق بالعقيدة والتصوف، والتاريخ، وواقع عصره عند وجود أدنى إشارة إليها في سياق الآية التي يفسِّرها[1].

5) كان يُكثر من الإشارة إلى كتبه السابقة، مثل: تفسيره الكبير أنوار الفجر، والناسخ والمنسوخ، والمحصول في أصول الفقه، والإنصاف في مسائل الخلاف، والمشكلين، وملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين؛ وإحالة القارئ للتوسع والاستزادة منها في كثير من المسائل التي تعرَّض لها في تفسيره بشكل موجز[2]. وإن كان لهذه الإشارة والإحالة من دلالة، فإنها تدل على أن ابن العربي قد صنَّف تفسيره هذا في فترة استكماله لأدواته العلمية، واكتمال خبرته في ميدان التأليف، وهو الأمر الذي نلمسه بكل وضوح وجلاء في كل صفحات تفسيره.

ويجدر بنا قبل تناول بعض معالم المنهج عند ابن العربي أن نشير إلى أنه قد نصّ بشكل عام في مقدمة تفسيره على العناصر المنهجية الأساسية التي اعتمدها في عمله، والتي تتمثل بـ: تحليل الكلمات المفردة وتحقيق معانيها، ثم تحليل التراكيب وتحديد معانيها، والعناية بوجوه البلاغة للنظم القرآني، ثم استنباط الأحكام الشرعية مع الحفاظ على الانسجام والاتساق بين المعاني والأحكام المستنبطة، ثم ذكر ما جاء في القرآن الكريم والسنة الصحيحة فيما يتعلق بالآية، ثم إيراد بعض القضايا والمسائل التي تثيرها الآية مع عناية خاصة بالتاريخ ومشاهداته وأحداث عصره. يقول ابن العربي: ".. فنذكر الآية، ثم نعطف على كلماتها بل حروفها، فنأخذ بمعرفتها مفردة، ثم نركبها على أخواتها مضافة، ونحفظ في ذلك قسم البلاغة، ونتحرَّز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة، ونحتاط على جانب اللغة، ونقابلها [أي الآية الكريمة] في القرآن بما جاء في السنة الصحيحة، ونتحرى وجه الجميع، إذ الكل من عند الله، وإنما بُعث محمد .

---

[1] انظر على سبيل المثال، ابن العربي، **المصدر السابق**، 2/ 776-781.

[2] انظر على سبيل المثال، ابن العربي، **المصدر السابق**، 8/1، 35،32، 36، 37، 77، 79-80؛ 2/ 533، 561، 899.

صلى الله عليه وسلم . ليبين للناس ما نزِّل إليهم، ونعقِّب على ذلك بتوابع لا بدّ من تحصيل العلم بها منها"[1].

نلاحظ من هذا النصّ أن ابنَّ العربي يولي اللغة مفرداتٍ وتراكيبَ ووجوهاً بلاغية مكانة الصدارة في منهجه، ثم ينطلق بعد ذلك إلى استنباط الأحكام الشرعية معتمداً بشكل رئيس على القرآن الكريم والسنة الشريفة مع الاهتمام بعصره ومشاكله.وفي بحثنا هذا سنقتصر فقط على دراسة بعض المعالم المنهجية المذكورة أعلاه، وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: الاستفادة النقدية من تراث المفسرين من قبله

اعتمد ابن العربي في تفسيره على جهود بعض المفسرين من قبله، شأنه في ذلك شأن كل مفسِّر للقرآن الكريم، وذلك أمر ضروري من الناحية المنهجية، فلا يمكن أن يبدأ أيُّ مفسِّر من نقطة الصفر، فكل كتاب في التفسير هو بصورة أو بأخرى حصيلة ما سبقه من جهود في حقل التفسير، بالإضافة إلى ما يمكن أن يُضيفه صاحب هذا التفسير إلى هذه الجهود، وهذا أمر يعود إلى مدى علم وثقافة هذا المفسِّر ومدى تميُّز واستقلال شخصيته العلمية. وهذا ما حدث مع ابن العربي، فقد نقل وسجَّل بأمانة علمية آراء بعض علماء التفسير الذين سبقوه، وتعامل معها في الوقت نفسه تعاملاً نقدياً عند الحاجة. أشار ابن العربي إلى عمله هذا في مقدمة تفسيره أحكام القرآن عندما قال: ".. ولمّا منَّ الله سبحانه بالاستبصار في استثارة العلوم من الكتاب العزيز حسب ما مهَّدته لنا المشيخة الذين لقينا، نظرناها من ذلك المطرح، ثم عرضناها على ما جلبه العلماء، وسبرناها بعيار الأشياخ، فما اتفق عليه النظر أثبتناه، وما تعارض فيه شجرناه [أبعدناه]، وشحذناه حتى خلص نُضاره، وورق عراره"[2]. وفق هذه الاستفادة النقدية رأيناه يتعامل مع آراء شيخ المفسرين الطبري (ت310 هـ)، والقاضي أبي إسحق إسماعيل الجهضمي المالكي (ت282 هـ)، وكذلك الأمر مع الجصاص

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 1/1.

[2] ابن العربي، أحكام القرآن،1/1

الحنفي(ت370 هـ)، والكيا الهراسي الشافعي (ت504 هـ) اللذين سبقاه في التأليف في ميدان أحكام القرآن وفق أصول مذهبيهما[1]. ولنضرب مثالاً على ذلك، نذكر موقفه من الطبري الذي كان يحترمه، ويوقره توقيراً علمياً قائماً على إقراره له بالإمامة، ورسوخ القدم في ميدان التفسير، فها هو يقول عنه في مقدمة كتابه: "الطبري شيخ الدين، فجاء فيه [يقصد في التفسير] بالعجب العُجاب، ونثر فيه ألباب الألباب، وفتح فيه لكلِّ منْ جاء بعده إلى معارفه البابَ، فكلُّ أحد غرف منه على قدْر إنائه، وما نقصت قطرةٌ من مائه"[2]. وبالفعل فقد أكثرَ ابن العربي من النقل والاغتراف من بحر الطبري في مختلف مجالات التفسير من أسباب نزولٍ، وقراءاتٍ، وأخبارٍ وآثارٍ، إلى تحقيقات لغوية ونحوية، إلى آراءٍ وأحكامٍ فقهية..، ولكنه لم يكن يكتفي بالنقل الدقيق والأمين عنه، وموافقته في معظم الأحيان؛ بل كان في بعض الأحيان يناقشه، وينتقده نقداً علمياً صارماً كان يصل به أحيانا إلى درجة غير مقبولة.

من الأمثلة على هذا النقاش العلمي الممزوج بالحدة والتقريع، ردُّ ابن العربي لتفسير الطبري لهجر النساء في قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء، 34]، عندما اختار أن يفسره بأن "يُربطن بالهِجَار، وهو الحَبْل في البيوت، وهي المراد بالمضاجع، إذ ليس لكلمة "اهجروهن" إلا أحد ثلاثة معان. فلا يصح أن يكون من الهَجْر الذي هو الهذيان، فإن المرأة لا تُداوى بذلك، ولا من الهُجْر الذي هو مستفحش من القول، لأن الله لا يأمر به، فليس له وجه إلا أن تربطوهن بالهِجَار." وهنا ردَّ عليه ابن العربي بقوله: "يا لها هفوة من عالمٍ بالقرآن والسنة، وإني لَأعجبكم من ذلك، إن الذي أجرأه على هذا التأويل، ولم يُرد أن يصرّح بأنه أخذه منه، هو حديثٌ غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام، كانت تخرج حتى عُوتب في ذلك. قال: وعتب عليها وعلى ضَرّتها، فعقد شعر واحدة بالأخرى، وضربهما ضربا شديداً،

[1] انظر على سبيل المثال، **المصدر السابق**، 394/1، 397-398، 469؛ 1466/3.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 1/1.

وكانت الضرة أحسن اتقاء، وكانت أسماء لا تتقي، فكان الضرب بها أكثر وآثر، فشكته إلى أبيها أبي بكر، فقال لها: أي بُنيَّة اصبري، فإن الزبير رجل صالح، ولعله أن يكون زوجَك في الجنة. ولقد بلغني أن الرجل إذا ابتكر بالمرأة تزوَّجها في الجنة. فرأى [أي الطبري] الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فِعْل الزبير، فأقدم على هذا التفسير لذلك. وعجباً له مع تبحُّره في العلوم، وفي لغة العرب، كيف بعُد عليه صواب القول، وحاد عن سداد النظر، فلم يكن بدٌّ، والحالة هذه من طريق الاجتهاد المُفضِيَة بسالكها إلى السداد، فنظرنا في موارد (هـ جر) في لسان العرب على هذا النظام، فوجدناها سبعة: ضد الوصل، ما لا ينبغي من القول، مجانبة الشيء، ومنه الهجرة، هذيان المريض، انتصاف النهار، الشاب الحسن، الحبْل الذي يُشدُّ في حقو البعير ثم يُشدُّ في أحد رُسْغيه. ونظرنا في هذه الموارد، فألفيناها تدور على حرف واحد، وهو البُعد عن الشيء، فالهجر قد بَعُد عن الوصل الذي ينبغي من الأُلفة وجميل الصحبة، وما لا ينبغي من القول قد بعُد عن الصواب، ومجانبة الشيء بُعْدٌ منه وأخذ في جانب آخر عنه، وهذيان المريض قد بعُد عن نظام الكلام، وانتصاف النهار قد بعُد عن طرفيه المحمودين في اعتدال الهواء وإمكان التصرف، والشاب الحسن قد بعُد عن العاب، والحبل الذي يُشدُّ به البعير قد أبعده عن استرساله في تصرفه واسترسال ما رُبط عن تقلقله وتحركه. وإذا ثبت هذا وكان مرجع الجميع إلى البُعد، فمعنى الآية: أبعدوهن في المضاجع. ولا يُحتاج إلى هذا التكلُّف الذي ذكره العالِم، وهو لا ينبغي لمثل السدي والكلبي فكيف أن يختاره الطبري!"[1] نلاحظ من هذا النص الطويل كيف أن هيبة الطبري ومكانته العلمية الرفيعة التي يقرُّ بها ابن العربي لم تمنعه من نقده والرد عليه مستخدماً منهج التحليل اللغوي الدقيق لمادة (هجر)، لكن مع جنوحه في رده عليه إلى أسلوب التقريع غير اللائق.

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**،1/418-419 .

المطلب الثاني: منهجه في التعامل مع اللغة

لاحظنا فيما قاله ابن العربي في مقدمة تفسيره أنَّ عنايته باللغة تشكِّل حجر الزاوية في عمله التفسيري. وقد كان تعامله مع لغة القرآن تعاملا يتسم بالشمول مع إيجاز واختصار في أغلب الحالات. ونقصد بالشمول تناولَه للغة القرآن الكريم بكل مستوياتها المفردات والتراكيب والنظم والبلاغة، ولكن بنسب متفاوتة.

1) من حيث المفردات: كان يقوم في الأغلب بتحليل الكلمات المفردة وتحقيق معانيها وضعاً واستعمالاً عند العرب، وقد يعرِّج على استعمال القرآن لها، ويقوم في أثناء ذلك بتحديد المعنى المراد منها في الآية التي وردت فيها، كل ذلك بإيجاز وتكثيف يدعو إلى الإعجاب بمقدرة ابن العربي على الإحاطة بمعنى المفردة بكلمات قليلة كافية ووافية. من الأمثلة على ذلك تحديدُه معنى النفقة في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة، 3]: "المسألة الأولى في اشتقاق النفقة، وهي عبارة عن الإتلاف ولتأليف (نَفَق) في لسان العرب معانٍ، أصحها الإتلاف، وهو المراد ها هنا، يُقال: نَفِق الزادُ ينفق إذا فنِي، وأنفقه صاحبه: أفناه، وأنفق القوم: فني زادهم، ومنه قوله تعالى ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ﴾[1]"[2].

2) من حيث التراكيب اللغوية ونظم الكلام: لأن الكلمة المفردة لا تُقصد لذاتها، ولا تدلّ على المعنى بذاتها، بل من خلال إضافتها لغيرها وتركيبها ونظمها معه بطريقة تامة مفيدة لمعنى محدد، لذلك اعتنى ابن العربي ببيان وتحليل التراكيب، وقد تتعدد المعاني فيقوم بذكرها ثم يلجأ إلى النظائر القرآنية لتحديد المعنى الراجح بينها. من ذلك تحديده لمعنى تركيب (اسجدوا لآدم) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة، 34]: "اتفقت الأمة على أن السجود لآدم لم يكن سجود عبادة، وإنما كان على أحد وجهين: إما سلام الأعاجم بالتكفِّي والانحناء والتعظيم، وإما وَضْعه قِبْلة كالسجود للكعبة وبيت

[1] سورة الإسراء، 100.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 10/1.

المقدس، وهو الأقوى، لقوله تعالى في الآية الأخرى ﴿فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر ،29]، ولم يكن على معنى التعظيم، وإنما صدر على وجه الإلزام للعبادة واتخاذه قبلة، وقد نسخ الله جميع ذلك في هذه الملة"[1]. وكثيراً ما كان يعتمد على الإعراب والسياق ونظم الكلام والنظائر القرآنية لحسم دلالة معنى تركيب ما بعد مناقشة للاحتمالات الأخرى، ثم يقوم بتقرير معنى الجملة القرآنية التي ورد فيها هذا التركيب في ضوء المعنى الراجح الذي وصل إليه. قال ابن العربي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾: "اختلف الناس في حرف (ما): فمنهم من قال: إنه نفيٌ، ومنهم من قال: إنه مفعول، وهو الصحيح. ولا وجه لقول من يقول: إنه نفيٌ، لا في نظام الكلام ولا في صحة المعنى، ولا يتعلق من كونه مفعولاً سياقُ الكلام بمُحال عقلاً، ولا يمتنع شرعاً، وتقديره: واتبع اليهود ما تلته الشياطينُ من السحر على مُلك سليمان أي نسبته إليه وأخبرت به عنه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾، أي إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته ما لم يُلقه النبيٌّ، يحاكيه ويلبّس على السامعين به حسبما بيّناه"[2].

3) من حيث البلاغة: لا يرقى اهتمام ابن العربي بتحليل وجوه بلاغة القرآن إلى اهتمامه بتحليل مفردات القرآن وتراكيبه، ولكننا على الرغم من ذلك نجد أنه في بعض الحالات يستخدم التحليل البلاغي لتقرير معنى ما. فها هو يشير إلى فصاحة بعض التراكيب والآيات القرآنية بشكل سريع وخاطف ليصل إلى تقرير المعنى المراد، ويستعين على ذلك –أيضا– بالنظائر القرآنية. من الأمثلة على ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿..فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ..﴾ [البقرة، 184]: "قال علماؤنا: هذا القول من لطيف الفصاحة، لأن تقديره: فأفطر فعدة من أيام أخر، كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾، تقديره فحَلَق ففدية"[3]

---

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 16/1.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 28/1.

[3] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 78/1.

وكان يستعين بالبلاغة في بعض الحالات لترجيح معنى من بين عدة معان محتملة لكلمة أو تركيب قرآني وذلك بالنظر إلى أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين وأنه جار على أساليب العرب في الفصاحة والبيان[1].

من الأمثلة على ذلك تفريقُه بين معنى الباغي والعادي، وتحديد دلالة كل منهما بدقة في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة، 173]، خشيةَ الوقوع في التكرار الذي لا يضيف معنى، وهذا أمر لا يليق بفصاحة القرآن الكريم.

يقول ابن العربي: "قوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ فيه أقوال كثيرة نخبتها اثنان: الأول: أن الباغي في اللغة هو الطالب لخير كان أو لشر، إلا أنه خُصّ هنا بطالب الشر، ومن طالب الشر الخارجُ على الإمام المفارقُ للجماعة، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ والعادي، وهو المجاوز ما يجوز إلى ما لا يجوز، وخُصّ هنا بقاطع السبيل، وقد قاله مجاهد وابن جُبير. الثاني: أن الباغي آكل الميتة فوق الحاجة، والعادي آكلها مع وجود غيرها، قاله جماعة منهم قتادة والحسن وعكرمة. وتحقيق القول في ذلك أنَّ العادي باغٍ، فلما أفرد الله تعالى كل واحد منهما بالذكر تعيّن له معنىً غير معنى الآخر، لئلا يكون تكراراً يخرج عن الفصاحة الواجبة للقرآن. والأصح والحالة هذه أن معناه غير طالبٍ شراً ولا متجاوز حدّاً، فأما قوله: (غير طالب شراً) فيدخل تحته كل خارج على الإمام وقاطع للطريق وما في معناه. وأما (غير متجاوز حداً) فمعناه غير متجاوز حدَّ الضرورة إلى حد الاختيار"[2].

4) الشعر: وفي هذا السياق لا بدّ أن نشير إلى أن ابن العربي كان يستشهد بالشعر ويذكره كلما سنحت له فرصة إلى ذلك، إما من أجل توضيح معنى كلمة من الناحية اللغوية، وإما من أجل أن يزيد معنىً أشارت إليه الآية التي يفسِّرها

[1] ابن العربي، **المصدر السابق**، 1935/4.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق** ، 57/1.

وضوحاً وقوةً. من مثل ما ذكره من أبيات شعرية نظمها بنفسه يشكو فيها ندرة الصديق الحقيقي، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿.. أَوْ صَدِيقِكُمْ ..﴾ [النور، 61]:

مَنْ لي بمن يثـــق الفؤادُ بوُدِّه ... وإذا ترحَّـــل لم يزغْ عن عهده
يا بؤس نفسي مِنْ أخٍ لي باذل ... حُسْنَ الوفـــاء بِقُرْبه لا بُعْدِه
يُولي الصفاء بنُطْقِه لا خُلـقـه ... ويدُسُّ صـــاباً في حلاوة شهْده
فَلسانه يُبدي جـــــواهر عِقْده ... وجَنَانـــــه تغلي مراجِلُ حِقْده
لا هُمَّ إني لا أُطيـــق فراسةً ... بك أستعيذ من الحسود وكَيْدِه[1]

المطلب الثالث: منهجه في التعامل مع مصادر التفسير بالمأثور

لا شكَّ أن التفسير بالمأثور هو أفضل وأقوم مناهج التفسير، لأنه إما أن يكون تفسيراً للقرآن الكريم بكلام الله –تعالى– نفسه، والله –تعالى– أعلم بمراده. وإما أن يكون تفسيراً له بكلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وهو المبيِّن الشارح لكلام الله تعالى. وإما أن يكون بأقوال الصحابة الذين شاهدوا التنزيل، وهم أهل اللسان الذي نزل به القرآن الكريم، وتميزوا عن غيرهم بما شاهدوه من القرائن والأحوال حين نزول الوحي. وإما بأقوال التابعين تلامذة الصحابة، ونَقَلة علومهم.[2]

وفي الحقيقة فإنّ الباحث في تفسير ابن العربي يجد التزاماً واضحاً منه بالاعتماد على مصادر التفسير بالمأثور: القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة والتابعين.

إنّ مبدأ تفسير القرآن بالقرآن والسنة هو من العناصر المنهجية الكبرى التي لا ينفكُّ أحدها عن الآخر في عملية تفسير ابن العربي للقرآن الكريم، وقد أشار إلى هذا المبدأ التأويلي المركزي وأفصح عنه في مقدمة تفسيره كما أشرنا إلى ذلك من قبلُ. والأدلة على التزامه بهذا المبدأ أكثر من أن تُحصى في تفسيره إذ هو يشكِّل قوام منهجه التفسيري، لكننا هنا سنكتفي بذكر أمثلة قليلة عليه فقط.

---

[1] ابن العربي، **المصدر السابق**،1406/3. وانظر أيضاً، 777/2، 910،818–912؛ 1549/3؛ 1742/4.

[2] انظر، فهد الرومي، **أصول التفسير و مناهجه**، 71–72 ؛ محمد لطفي الصباغ، **بحوث في أصول التفسير**، ط 1، بيروت، المكتب الإسلامي، 1988م، 67–76.

من الأمثلة على تفسيره القرآن بالقرآن تفسيرُه "الاستثناء" في قوله تعالى: ﴿إلا ما ذكَّيتم﴾ [المائدة، 3] بقوله: "فيه ثلاثة أقوال: الأول: أنه استثناء مقطوع عما قبله غير عائد إلى شيء من المذكورات، و ذلك مشهور في لسان العرب، ويجعلون إلا بمعنى لكن، من ذلك قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلاَّ خَطَئاً﴾ معناه: لكن إنْ قتله خطأ، وقد تقدَّم كلامنا عليه..."[1]. وقد فسَّر كلمة "الصادقين" في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة، 119] بالقرآن عندما قال: "الصادقون هم الموفون بما عاهدوا، وذلك بقوله تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللّهَ عَلَيْهِ﴾".[2]

ومن أمثلة تفسير ابن العربي القرآن الكريم بالقرآن وبالحديث الشريف في وقت واحد في معظم الحالات، تفسيرُه "سبيل الله" في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾ [البقرة، 244] بقوله: "ما من سبيل من سُبُل الله تعالى إلا يُقاتل عليها وفيها، وأولها وأعظمها دين الإسلام، قال الله سبحانه: ﴿قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، وزاد صلى الله عليه وسلم تماماً فقال: (مَنْ قاتل لتكون كلمة الله العليا فهو في سبيل الله)"[3]. وكذلك تفسيره معنى الطاعة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء، 59]، بقوله: "حقيقة الطاعة، وهي امتثال الأمر"، كما أن المعصية ضدها، وهي مخالفة الأمر. والطاعة مأخوذة من طاع إذا انقاد، والمعصية مأخوذة من عصى .. فمعنى ذلك امتثلوا أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم. وقد قال النبي –صلى الله عليه و سلم–: (مَنْ أطاع أميري فقد أطاعني، ومَنْ أطاعني فقد أطاع الله تعالى، ومنْ عصى أميري فقد عصاني، ومَنْ عصاني فقد عصى الله تعالى)[4]. وقد فسّر ابن العربي "الإحسان" في قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن، 60] بالاعتماد على الحديث الشريف، حيث

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 539/2.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 1027/2.

[3] ابن العربي، **المصدر السابق**، 229/1.

[4] ابن العربي، **المصدر السابق** ، 451/1.

قال: "وقد ثبت في الحديث الصحيح أن جبريل سأل النبي –صلى الله عليه وسلم– عن الإحسان فقال: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك. فهذا إحسان العبد. وأما إحسان الله فهو دخول الحسنى و هي الجنة ، وللحسنى درجات ... وهذا من أجلها قدراً و أكرمها أمراً، وأحسنها ثواباً، فقد قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ فهذا تفسيره"[1]. وهكذا فإننا نلاحظ من خلال الأمثلة السابقة أنّ ابن العربي يجمع في تفسيره للآيات القرآنية بين القرآن والحديث الصحيح في آنٍ واحد، وجمعه هذا يعطينا دلالة واضحة على التزامه الشديد بمبدأ تفسير القرآن بالقرآن والسنة.

أما الأمثلة التي تشير إلى اعتماد ابن العربي الكبير على أقوال الصحابة والتابعين فهي تكاد تكون موجودة في كل صفحات تفسيره ، لذلك فإني سأكتفي بذكر مثال واحد منها فقط.

فسّر ابن العربي القنوت في قوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة، 238] بقوله: "اعلموا وفقكم الله تعالى أن القنوت يرد على معان، أمهاتها أربع: الأول: الطاعة، قاله ابن عباس. الثاني: القيام، قاله ابن عمر، وقرأ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً﴾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أفضل الصلاة طول القنوت). الثالث: إنه السكوت، قاله مجاهد. وفي الصحيح قال زيد: كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت: ﴿وَقُومُواْ لِلّهِ قَانِتِينَ﴾، فأُمرنا بالسكوت. الرابع: أن القنوت الخشوع. وهذه المعاني كلها يصح أن يكون جميعها مراداً، لأنه لا تنافر فيه إلا القيام فإنه يبعد أن يكون معنى الآية: وقوموا لله قائمين، إلا على تكلّف. وقد صلى ابن عباس الصبح وقنت فيها، فلما فرغ منها قال: هذه هي الصلاة الوسطى، وقرأ الآية إلى قوله تعالى ﴿قانتين﴾. والصحيحُ رواية زيد بن أرقم لأنها نصٌّ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يُلتفت إلى محتمَل سواها"[2].

---

[1] ابن العربي، **المصدر السابق**،4 /1736.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 1/226–227.

من هذا المثال نلاحظ بجلاء كيف يستعين ابن العربي بالمصادر الأربعة للتفسير بالمأثور ليفسِّر لنا معنى كلمة قرآنية واحدة. و من هنا يمكننا أن نؤكد بحق انتساب ابن العربي إلى مدرسة التفسير بالمأثور، وإن لم يكتف بها، كما سنلاحظ ذلك فيما بعد.

المطلب الرابع: منهجه في التعامل مع الأحاديث النبوية

مرَّ معنا في فقرة سابقة أن ابن العربي كان من الحفّاظ، وكبار علماء وشرَّاح الحديث النبوي، ومن الملتزمين بمنهج مدرسة الأثر في التفسير، لذلك كان من الطبيعي أن نجد له عناية خاصة بالاستشهاد والاستدلال بالحديث النبوي من أوثق مصادره المعتمدة في المسائل الفقهية التي تعرّض لها، ونجد عنده منهجاً متميّزاً في التعامل مع الأحاديث التي يوردها في تفسيره. ويمكن تلخيص عناصر هذا المنهج من خلال النقاط التالية:

1) يسعى جهده أن لا يذكر من الأحاديث إلا الصحيحة الثابتة منها، المذكورة في كتب السنّة الصحيحة المتلقاة بالقبول عند الأمة، وهي صحيحا البخاري ومسلم والموطأ وكتب السنن الأربعة[1]، فها هو في تعليقه على الروايات الواردة في الصلوات الإبراهيمية يدعو المسلمين إلى التثبت والتمييز بين الصحيح والفاسد أثناء تعاملهم مع الروايات بشكل عام: "من هذه الروايات صحيح، ومنها سقيم... وإنما على الناس أن ينظروا في أديانهم نَظَرهم في أموالهم، وهم لا يأخذون في البيع ديناراً معيباً، وإنما يختارون السالم الطيب، كذلك في الدّين لا يؤخذ من الروايات عن –النبي صلى الله عليه وسلم– إلا ما صحَّ سنده لئلا يدخل في خبر الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فبينما هو يطلب الفضل إذا به قد أصاب النقص، بل ربما أصاب الخسران المبين."[2]

---

[1] أشار الأستاذ الربيع القماطي إلى أن المصادر الحديثية الأساسية التي اعتمد عليها ابن العربي في تفسيره، هي المصادر التالية: الموطأ للإمام مالك، وصحيحا الإمامين البخاري ومسلم، وسنن أبي داود ومسلم والنسائي. انظر، **مصادر التفسير الفقهي عند ابن العربي في كتابه أحكام القرآن**، الربيع محمد منصف القماطي، ط 1، طرابلس، دار الفسيفساء 2009، 143.

[2] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 1584/3.

2) كان شديد النُفرة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكان يقوم بانتقادها، وتحذير الناس منها. فها هو يقول لأصحابه وطلابه بعد أن تعرّض لذكر بعض الأحاديث الضعيفة الواردة في وضوء النبي ﷺ: "قلنا: هذه الأحاديث لم تصح، وقد ألقيتُ إليكم وصيتي في كل وقت ومجلس ألاَّ تشتغلوا من الأحاديث بما لا يصح سنده"[1]. ويقول في مكان آخر في سياق تفسيره لقول الله عز وجلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف، 180] موصياً أصحابه بالاقتصار على كتب السنة الصحيحة فقط في دعاء الله سبحانه: "يقال: ألحد ولَحَد: إذا مال، والإلحاد يكون بوجهين: بالزيادة فيها، والنقصان منها، كما يفعله الجهَّال الذين يخترعون أدعيةً يسمُّون فيها الباري بغير أسمائه، ويذكرونه بما لم يذكره من أفعاله إلى غير ذلك مما لا يليق به، فحذَارِ منها، ولا يدْعُوَنَّ أحدٌ منكم إلا بما في الكتب الخمسة، و هي كتاب البخاري ومسلم و الترمذي و أبي داود و النسائي، فهذه الكتب هي بدء الإسلام، وقد دخل فيها ما في الموطأ الذي هو أصل التصانيف، وذروا سواها، ولا يقولنّ أحدٌ: أختار دعاء كذا، فإن الله قد اختار له، وأرسل بذلك إلى الخلق رسوله" [2].

3) إذا ذكر حديثاً فإنه كثيراً ما يذكر مخرِّجه وراويه معاً، قال ابن العربي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال، 60]: ".. روى البخاري عن سلمة بن الأكوع ، قال: مرَّ على نفر من أسْلَم ينتضلون بالسهام، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (ارْمُوا بَنِي إسماعيلَ، فإنَّ أباكُم كانَ رامِياً، وأنا مع بني فلان). قال: فأمْسَكَ أحدُ الفريقين بأيديهم، فقال (ما لَكُمْ لا ترمُونَ؟) قالوا: وكيفَ نَرْمي وأنتَ معَهُمْ! فقال رسول الله: (ارْمُوا وأنَا معكم كُلِّكُم)"[3]. ويكتفي أحياناً بذكر درجة الحديث، فعندما فسّر قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 583/2.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 816/2.

[3] ابن العربي، **المصدر السابق**، 872/2.

﴿غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال، 41] قال: "وفي الصحيح: (إنما أنا قاسم، بُعثت أن أقسِمَ بينكم، فالله حاكِمٌ، والنبيُّ قاسمٌ، والحقُّ للخلق) "[1].

4) لم يكن ابن العربي مجرد ناقل للأحاديث، بل كان . أيضاً . ناقداً خبيراً للسند والمتن إذا اقتضى الأمر ذلك النقد. فعلى سبيل المثال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة، 35]، قال رحمه الله:" رُوي عن أبي هريرة قال: من ترك عشرة آلاف درهم جعلت صفائح يُعذَّب بها صاحبها يوم القيامة قبل القضاء. وروي عن ابن مسعود أنه قال: و الله لا يعذب الله رجلاً بكنز فيمس درهم درهماً، ولا دينار ديناراً، و لكن يوسع جلده حتى يوضع كل دينار ودرهم على حدته. وعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من رجل يموت وعنده أحمر أو أبيض إلا جُعل له بكل قيراط صفيحة من نار فيُكوى بها من فَرْقِه إلى قدمه، مغفورٌ له بعد ذلك أو معذَّب). قال القاضي: هذه الأحاديث لم يصح سندُها، وهي بعدُ محمولةٌ على ما لم تُؤدّ زكاتُه"[2]. وقد ضعَّف ابن العربي حديث: (أنا مدينة العلم وعلي بابها) من حيث متنُه، عندما قال: "وهو حديث باطل، النبي صلى الله عليه وسلم مدينةُ علمٍ وأبوابها أصحابه، ومنهم الباب المنفسح، ومنهم المتوسط على قدْر منازلهم من العلوم"[3] .

5) أما فيما يتعلق بأحاديث فضائل السور فقد رفض ابن العربي معظمها معتبراً إياه غير صحيح، حيث يقول: "وليس في القرآن حديث صحيح في فضل سورة إلا قليل سنشير إليه، وباقيها لا ينبغي لأحد منكم أن يلتفت إليها"[4]. وبالفعل فعندما شرع في تفسير سورة البقرة، أشار بكل وضوح إلى أنه "ليس في فضلها حديث صحيح إلا من طريق أبي هريرة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن** ، 858/2.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 935/2.

[3] ابن العربي ، **المصدر السابق**، 1114/3.

[4] ابن العربي، **المصدر السابق**،7/1.

قال: (لا تجعلوا بيوتكم مقابر، وإن البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة لا يدخله شيطان). خرَّجه الترمذي"[1].

المطلب الخامس: منهجه في التعامل مع الإسرائيليات

رفض ابن العربي الاسترسال في رواية الإسرائيليات بشكل عام، وبشكل خاص الروايات التي تخالف ظاهر القرآن والسنة الصحيحة الثابتة، أو التي لا يشهدان لها بالصحة، واعتبرها روايات ساقطة لا أصل لها، ولا تصح أسانيدها، فلا يصح الاستدلال وتفسير القرآن بها. يقول ابن العربي في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء، 78]: "أن الله ذكر لرسوله ما جرى من الأمم وعليها، وأقوال الأنبياء وأفعالها فأحسنَ القصص، وهو أصدقه، فإنّ الإسرائيليات ذكروها مبدَّلة وبزيادة باطلة موصولة، أو بنقصان محرِّف للمقصد منقولة، وما نُقل من حديث نفْش الغنم، وقضاء داود وسليمان فيها، انظروا فيه فما وافق منه ظاهر القرآن فهو صحيح، وما خالفه فهو باطل، وما لم يرد فيه ذكر فهو محتمل، ربك أعلم به"[2]. وهو لا يقبل من الإسرائيليات إلا التي تُخبِر عن بني إسرائيل أنفسهم فقط، ولا تخالف ظاهر القرآن، لأنها في هذه الحالة تُعدّ من باب إقرار المرء على نفسه، وهذا مقبول. أما فيما تُخبِر به عن غيرهم فهي مردودة، لأن إخبارَهم عن غيرهم مُفتقرٌ إلى ركني الخبر الصحيح، وهما العدالة والثبوت إلى أصل الخبر. يقول ابن العربي في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة، 67]: "كثُر استرسال العلماء في الحديث عنهم في كل طريق، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج). ومعنى هذا الخبر الحديثُ عنهم بما يخبرون به عن أنفسهم وقصصهم لا بما يخبرون به عن غيرهم، لأن أخبارهم عن غيرهم مفتقرة إلى العدالة والثبوت إلى منتهى الخبر، وما يخبرون به

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 8/1.

[2] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 1266/3.

عن أنفسهم فيكون من باب إقرار المرء على نفسه أو قومه، فهو أعلم بذلك"[1]. وقد وجدناه في بعض الأحيان يذكر شيئاً من الإسرائيليات بهدف التحذير منها وبيان فسادها، كما فعل عندما ذكر الرواية الإسرائيلية عن المَلَكين هاروت وماروت، فبعد أن ذكرها بكامل نصِّها الطويل، قال: "... وإنما سقنا هذا الخبر لأن العلماء روَوْه ودوَّنوه فخشينا أن يقع لِمَنْ يضلُّ به. وتحقيق القول فيه أنه لم يصح سنده"[2].

المطلب السادس: مدى اعتماده على التفسير بالرأي

من المعلوم أن التفسير بالرأي أي بالعقل والاجتهاد مقبول عند علماء القرآن الكريم والتفسير طالما كان هذا التفسير يلتزم بشروط الرأي المحمود، وهي إعطاء الأولوية في التفسير للكتاب والسنة، وعدم مخالفتهما بأي شكل من الأشكال، والأخذ بمقتضيات اللغة العربية ودلالاتها، وأساليب العرب، ومعهودهم في الخطاب، والعلم بأصول الفقه، والبعد عن الجنوح للهوى، والميل معه حيث مال[3]. ونحن إذا دققنا النظر في تفسير ابن العربي وجدناه بالإضافة إلى التزامه بمنهج التفسير بالمأثور، يستعين بشكل واضح بالتفسير بالرأي المحمود في استنباطاته الفقهية من الآيات القرآنية التي فسّرها، ويحذِّر من الأخذ بالرأي المذموم. فقد قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود، 69]:"قال بعض علمائنا: كانت ضيافة قليلة فشكرها الحبيب من الحبيب، وهذا تحكُّم بالظن، في موضع القطع، وبالقياس في موضع النقل، من أين عَلِم أنه قليل؟ بل قد نقل المفسرون أن الملائكة كانوا ثلاثة: جبريل وميكائيل وإسرافيل، وعِجْلٌ لثلاثة عظيم، فما هذا

---

[1] ابن العربي،**المصدر السابق** ،23/1.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 30/1.

[3] انظر، محمد عبد العظيم الزرقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط 3، بيروت، ار إحياء التراث العربي، (د.ت.)، 501/1-529؛ فضل حسن عباس، **إتقان البرهان في علوم القرآن**، ط 2، الأردن، دار النفائس، 2010م، 198/2-201.

التفسير في كتاب الله بالرأي؟ هذا بأمانة الله هو التفسير المذموم، فاجتنبوه فقد علمتموه"[1].

ومن أمثلة استخدام ابن العربي الرأي في تفسيره، ما قاله في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ﴾ [البقرة، 282]: "قال مجاهد: أراد من الأحرار. واختاره أبو إسحق وأطنب فيه. وقيل: المراد به من المسلمين، لأن قوله تعالى: ﴿من الرجال﴾ كان يغني عنه، فلا بدّ لهذه الإضافة من خصيصة، وهي إما أحراركم وإما مؤمنوكم، والمؤمنون به أخص من الأحرار، لأن هذه الإضافة هي إضافة الجماعة، وإلا فَمنْ هو الذي يجمع الشتات ويُنظِّمُ الشملَ النظمَ الذي يصحُّ منه الإضافة. والصحيح عندي أن المراد به البالغون من ذكورِكم المسلمون، لأن الطفل لا يُقال له رجل، وكذا المرأة لا يُقال لها رجل أيضاً. وقد بيَّن الله تعالى بعد ذلك شهادة المرأة، وعيَّن بالإضافة في قوله تعالى: ﴿من رجالكم﴾ المسلَم، ولأن الكافر لا قولَ له، وعَنَى الكبيرَ أيضاً، لأن الصغير لا محصول له. وإنما أمر الله تعالى بإشهاد البالغ، لأنه الذي يصح أن يُؤدِّيَ الآن الشهادة، فأما الصغير فيحفظ الشهادة، فإذا أدَّاها وهو رجل جازت، ولا خلاف فيه"[2] من هذا المثال نلاحظ كيف استعرض ابن العربي الأقوال الواردة في تفسير كلمة الرجال في الآية المذكورة، ثم كيف ناقشها مناقشة دقيقة معتمداً على المعنى اللغوي لكلمة الرجال، وطريقة إيرادها (أسلوب الإضافة) وكذلك سياق الآية (ذِكْرُ شهادة المرأة) فيما بعد، ليصل من خلال ذلك كله إلى رأيه العلمي المستقل، والمقبول لغةً وشرعاً.

المطلب السابع: قانون الترجيح في تفسيره

إنَّ قوة شخصية ابن العربي العلمية واستقلالها مسألة شديدة الوضوح في تفسيره، ولا غرابة في ذلك، فهو عالمٌ راسخٌ في كل العلوم التي تؤهله لهذا المستوى العلمي، من كتابٍ وسنةٍ و لغةٍ وفقهٍ وأصول دين وأصول فقه وتاريخ وخبرة في

[1] ابن العربي، **المصدر السابق**، 1063/3.

[2] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 251/1-252.

القضاء ..، فهو حين يعرض الروايات والأخبار يقوم بتحقيقها وتمحيصها، وعندما يذكر الآراء والأقوال الفقهية يناقشها ويرد عليها عند الحاجة، وينتهي في خاتمة المطاف إلى تقرير وترجيح ما يعتقد أنه صحيح. ويمكن القول على وجه الإجمال إنه يقوم بالترجيح بناءً على القرآن والسنة واللغة.

ومن أمثلة ترجيحه بالقرآن الكريم دون أن يغفل دور الحديث والرأي والالتفات للواقع ، تفسيرُه "أولي الأمر" في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء، 59]: "فيها قولان: الأول: قال ميمون بن مهران: هم أصحاب السرايا، وروى في ذلك حديثاً، وهو اختيار البخاري. وروى عن ابن عباس أنها نزلت في عبد الله بن حُذافة، إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سَرِيَّة. الثاني: قال جابر: هم العلماء، واختاره مالك، قال مطرّف وابن مسلمة: سمعنا مالكاً يقول: هم العلماء. وقال خالد بن نزار: وقفتُ على مالك فقلتُ: يا أبا عبد الله، ما ترى في قوله تعالى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؟ قال: وكان مُحتبياً فحلَّ حبْوته، وكان عنده أصحاب الحديث ففتح عينيه في وجهي، وعلمتُ ما أراد، وإنما عَنى أهل العلم. واختاره الطبري، واحتج له بقوله صلى الله عليه وسلم: (منْ أطاع أميري فقد أطاعني ...) الحديث. والصحيح عندي أنهم الأمراء والعلماء جميعاً، أما الأمراء فلأن أصل الأمر منهم، والحكم إليهم. وأما العلماء فلأن سؤالهم واجب متعَيّن على الخلق، وجوابهم لازم، وامتثال فتواهم واجب، ويدخل فيه الزوج للزوجة، لاسيما وقد قدمنا أن كل هؤلاء حاكم، و قد سماهم الله تعالى بذلك، فقال: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾. فأخبر تعالى أن النبي حاكم، والرباني حاكم، والحَبْر حاكم. والأمر كله يرجع إلى العلماء، لأن الأمر قد أفضى إلى الجهال، و تعيّن عليهم سؤال العلماء، لذلك نظر مالك إلى خالد بن نزار نظرةً منكرة، كأنه يشير بها إلى أن الأمر قد وقف في ذلك على العلماء، وزال عن الأمراء لجهلهم واعتدائهم، والعادل منهم مفتقرٌ إلى العالم كافتقار الجاهل"[1].

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 452451/1.

وأما ترجيحه بالحديث الشريف، فمثاله في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا..﴾ [البقرة، 219]، "المسألة الثانية: في تحقيق اسم الخمر ومعناه: وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين: أحدهما: أن الخمر شراب يُعتصر من العنب خاصة، وأما ما اعُتصر من غير العنب كالزبيب والتمر وغيرهما يقال لهما نبيذ. قاله أبو حنيفة وأهل الكوفة. الثاني: أن الخمر كلُّ شراب مُلِذّ مُطرِب. قاله أهل المدينة وأهل مكة، وتعلَّق أبو حنيفة بأحاديث ليس لها خُطُم، ولا أزمَّة ذكرناها في شرح الحديث ومسائل الخلاف فلا يُلتفت إليها. والصحيح ما روى الأئمة أنَّ أنساً قال: (حُرِّمت الخمر يوم حُرِّمت، وما بالمدينة خمر الأعناب إلا قليل، وعامة خمرها البُسْر والتمر). خرّجه البخاري. واتفق الأئمة على رواية أن الصحابة إذ حُرِّمت الخمر لم يكن عندهم يومئذ خمر عنب، وإنما كانوا يشربون خمر النبيذ، فكسروا دِنانهم، وبادروا الامتثال لاعتقادهم أن ذلك كله خمر. وصحّ عن عمر أنه قال على المنبر: إن تحريم الخمر نزل، وهي من خمسة: العنب و التمر والعسل والحنطة و الشعير"[1].

وأما مثال ترجيحه باللغة فيظهر في تحقيقه معنى الصعيد في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً﴾ [النساء، 43]: "قوله تعالى ﴿صعيداً﴾ فيه أربعة أقوال: الأول: وجه الأرض، قاله مالك. الثاني: الأرض المستوية، قاله ابن زيد. الثالث: الأرض الملساء. الرابع: التراب، قاله ابن عباس واختاره الشافعي. والذي يعضده الاشتقاق، وهو صريح اللغة، أنه وجه الأرض على أي وجه كان من رمل أو حجر أو تراب"[2].

[1] ابن العربي، **المصدر السابق**، 1/ 150/149.

[2] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 448/1.

المطلب الثامن: منهج ابن العربي في تعامله مع مخالفيه في مذهبه الفقهي والعَقَدي

في الحقيقة إن ابن العربي قد وقع في كثير من الحالات تحت تأثير النظرة المذهبية الضيقة، بل قد دفعته هذه النظرة في بعض الأحيان إلى بسط لسانه، ورمي مخالفيه بألفاظٍ لا يليق أن تصدر من عالمٍ كبير بحق علماء آخرين حتى ولو اختلفوا معه في المذهب والرأي، فلكلٍ منهم اجتهادُه وأدلتُه. ولكننا نلاحظ في مقابل ذلك أن ابن العربي كان في بعض الأحيان يقوم بإنصاف مخالفيه عندما يتحقق من قوة دليلهم، وهذا منزعٌ حسن كنا نتمنى أن نراه بشكل أكثر وضوحاً في تفسيره، ويجب أن نشير هنا أيضاً إلى أن ابن العربي كان على الرغم من تعصّبه الواضح، ونصرته الشديدة لمذهبه المالكي، كان يقوم في أحيان قليلة بمناقشة مذهبه، وترجيح غيره عليه إذا تبين له ضعف دليل مذهبه، وقوة دليل المذهب الآخر، وهذا لعمر الحق موقف يُحمَد له، ويُقدَّر له في ميزان حسناته العلمية والمنهجية.

من الأمثلة على تعصِّبه لإمامه، ورفعه لمقامه على حساب مقام غيره من الأئمة، قوله عن تفسير الإمام الشافعي للعول في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء، 3] بكثرة العيال: "قلنا أُعجب أصحاب الشافعي بكلامه هذا، وقالوا: هو حُجةٌ لمنزلة الشافعي في اللغة، وشُهرته في العربية، والاعتراف له بالفصاحة حتى لقد قال الجويني: هو أفصح مَنْ نطق بالضاد، مع غوصه على المعاني، ومعرفته بالأصول ... قال ابن العربي: كل ما قاله الشافعي أو قيل عنه أو وُصف به فهو كله جزء من مالك ونَغْبة [جرعة] من بحره، ومالك أوعى سمعاً، وأثقب فهماً، و أفصح لساناً، وأبرع بياناً، وأبدع وصفاً، ويدلُّك على ذلك مقابلة قولٍ بقولٍ في كل مسألة و فَصْل"[1]. ومن الأمثلة أيضاً، ردُّه على الإمام أبي حنيفة عندما فسَّر (الأشدّ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأنعام، 152] بخمسة وعشرين عاماً، حيث قال: "قال أبو حنيفة:

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 314/1.

الأشدّ خمسة وعشرون عاماً، وعجباً من أبي حنيفة فإنه يرى أن المقدَّرات لا تثبت نظراً ولا قياساً، وإنما تثبت نقلاً على ما بيَّناه في أصول الفقه، وهو يثبتها بالأحاديث الضعيفة، ولكنه سكن دار الضرب [يقصد بغداد] فكثر عنده المدلس، ولو سكن دار المعدن [يقصد المدينة المنورة] كما قيَّض الله لمالك، لَمَا صدر عنه إلا إبريز الدين، وإكسير الملة كما صدر عن مالك"[1].

وقد خصَ ابنُ العربي أبا بكر الجصاصَ الحنفي بردود عديدة امتزج فيها الرد العلمي بالألفاظ القاسية اللاذعة، على سبيل المثال، نقل ابن العربي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مِّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ [النساء، 25]، قولَ الجصاص بأنه "ليس نكاح الأمَة ضرورة، لأن الضرورة ما يُخاف منه تلف النفس أو تلف عضو، وليس في مسألتنا شيء من ذلك. قلنا: هذا كلام جاهل بمنهاج الشرع أو متهكِّم لا يبالي بما يَرد القول. نحن لم نقل إنه حكمٌ نيط بالضرورة، إنما قلنا: إنه حُكْمٌ علِّق بالرخصة المقرونة بالحاجة، ولكلِّ واحد منهما حكم يختصُّ به، وحالةٌ يُعتبر فيها، ومن لم يفرِّق بين الضرورة والحاجة التي تكون معها الرخصة فلا يُعنى بالكلام معه، فإنه معاندٌ أو جاهل، وتقدير ذلك إتعاب للنفس عند من لا ينتفع به"[2].

ومن أمثلة إنصاف ابن العربي لمخالفيه قوله في أبي حنيفة عندما فسَّر قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام، 141] بقوله: "وأما أبو حنيفة فجعل الآية مرآته فأبصر الحق، وقال: إن الله أوجب الزكاة في المأكول قُوتاً كان أو غيره، وبيَّن النبي ﷺ ذلك في عموم قوله: (فيما سقت السماء العُشْر)[3].

ومن أمثلة مخالفته لإمامه، قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ، 10]: "قوله ﴿فضلاً﴾... فيه دليل على

---

[1] ابن العربي، **المصدر السابق**، 771/2.

[2] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 394/1.

[3] ابن العربي، **المصدر السابق**، 759/2.

الإعجاب بحسن الصوت... واستحسن كثير من فقهاء الأمصار القراءة بالألحان والترجيع، وكرهه مالك. وهو جائز لقول أبي موسى للنبي عليه السلام: لو علمتُ أنك تسمع لَحبّرته لك تحبيراً، يريد لَجعلته لك أنواعاً حِسانا، وهو التلحين مأخوذ من الثوب المحبَّر وهو المخطط بالألوان.. والأصوات الحسنة نعمة من الله تعالى، وزيادة في الخلق ومنّة، وأحق ما لبست هذه الحلة النفيسة والموهبة الكريمة كتاب الله، فَنِعَم الله إذا صُرفت في الطاعة فقد قُضي بها حقُّ النعمة"[1].

وأما أسلوبه من حيث التعامل مع مخالفيه في مذهبه العقدي، فقد أشرنا في فقرة سابقة إلى أنّ ابن العربي كان على عقيدة أهل السنة والجماعة (الأشاعرة)، واعتقاده هذا واضحٌ كل الوضوح في تفسيره، فهو يجتهد في تفسير الآيات وفق مقتضيات وأصول الأشاعرة كلما وجد إلى ذلك سبيلاً، ويقوم في الوقت نفسه بحملات ردٍ قوية على مخالفيه من أهل المذاهب الأخرى، وبشكل خاص على المعتزلة. ومن الأمثلة على ذلك تفسيره لرؤية الله ﷻ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وسيرى الله عملكم﴾ [التوبة، 94]: "الباري راءٍ مرئي، يرى الخلق ويرونه، فأما رؤيتهم له ففي محل مخصوص [يقصد في الجنة]، ومن قومٍ مخصوصين [يقصد المؤمنين]، وأما رؤيته للخلق فدائمةٌ، فهو تعالى يعلم ويرى. وقال جماعة من المبتدعة: إنه يعلم ولا يُرى، ومتى أخبر عنه بالرؤية فإنها راجعةٌ إلى العلم، وقد دللنا في كتب الأصول على أنه راءٍ برؤية، كما أنه عالم بعلم، لأنه أخبر عن نفسه بذلك، وخبرُه صادق، ولو لم يكن رائياً لَكان مؤوفاً [أي صاحب عاهة]، لأن الحي إذا لم يكن مُدْرِكاً كان مؤوفاً، وهو المتقدِّس عن الآفات والنقائص، وهذه العُمدة العقلية لعلمائنا، فقد أخبر سبحانه عن نفسه بما يجب له من صفته، وقام الدليل عليه من نعته، فلزمنا اعتقاده والإخبار به"[2].

[1] ابن العربي، **المصدر السابق**، 4/1596-1597.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 2/- 997.

المطلب التاسع: موقف ابن العربي من أحداث عصره

أنزل الله ﷻ كتابه الكريم لِيُخرج الناس من الظلمات، وليهديهم إلى أقوم السُبُل التي تأخذ بأيديهم إلى تحقيق مصالحهم، ودفع المفاسد عنهم في هذه الدنيا والدار الآخرة على السواء. وآيات القرآن التي تشير إلى هذه الحقيقة، واضحةٌ في دلالاتها، ولا تحتمل أيَّ تأويل. مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً﴾ [الإسراء، 9]. لذلك أدرك أهل الحق من علماء الإسلام أنّ عليهم واجباً كبيراً، يتمثل في أدنى درجاته في بيان أحكام الإسلام في القضايا الكبرى التي يتعرّض لها المسلمون، وبشكل خاص في أوقات الأزمات التي تعصف بسيادتهم على أراضيهم، وتهدد وجودهم بشكل عام، وفي دعوتهم إلى نُصرة ومؤازرة بعضهم بعضاً إذا أحدق الخطر بأي طرفٍ منهم. وهذا بالفعل ما يمكن أن نلمسه بجلاء عند ابن العربي، وقد عرفنا أنه عاصر أحداثاً تاريخيةً وسياسيةً داميةً، فقد أدَّى أمانة البيان والنصيحة التي أناطها الله ﷻ بالعلماء، عندما وجدناه في أكثر من مكان في تفسيره يُبين للمسلمين أحكام الله ﷻ ويربطها بأحوالهم، ويدعوهم للوقوف يداً واحدةً في وجه الفرنجة الذين غزوا بلادهم، وفتكوا بأرواحهم، فها هو يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة، 41]: "اخْتُلِف في إحكام هذه الآية أو نسخها على قولين... والصحيح أنها غير منسوخة، وقد تكون حالةٌ يجب فيها نفير الكل إذا تعيَّن الجهاد على الأعيان بغلبة العدو على قطرٍ من الأقطار، أو بحلوله بالعُقْر، فيجب على كافة الخلق الجهاد والخروج إليه؛ فإن قصَّروا عصوا. ولقد نزل بنا العدو، –قصمه الله– سنة سبع وعشرين وخمسمائة، فجاس ديارنا، وأسر جيرتنا، وتوسَّط بلادنا في عددٍ هالَ الناس عددُه، وكان كثيراً، وإن لم يبلغ ما حدَّدوه، فقلت للوالي والمولى عليه: هذا عدو الله، وقد حصل في الشَّرَك والشَّبكة، فلتكن عندكم بركة، ولتظهر منكم إلى نصرة دين الله المتعيّنة عليكم حركة، فليخرج إليه جميع الناس حتى لا يبقى منكم أحدٌ في جميع هذه الأقطار، فيُحاط به، فإنه

هالكٌ لا محالة إن يسَّركم الله له؛ فغلبت الذنوب، ورجفت القلوب بالمعاصي، وصار كل أحد من الناس ثعلباً يأوي إلى وِجَاره، وإن رأى المكروه بجاره؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون، وحسبنا الله ونعم الوكيل... إذا كان النفير عاماً لغلبة العدو على الحوزة أو استيلائه على الأسارى، كان النفير عاما ووجب الخروج خِفافاً وثِقالاً، ورُكباناً ورجالاً، عبيداً وأحراراً، منْ كان له أب من غير إذنه، ومن لا أب له، حتى يظهر دين الله، وتُحمى البيضة، وتُحفظ الحوزة، ويخزى العدو، ويستنقذ الأسرى، ولا خلاف في هذا. ولقد رُوي أن بعض الأمراء عاهد كفارا ألاَّ يحبسوا أسيراً، فدخل رجل من جهته بلادهم، فمرَّ على بيت مغْلق، فنادته امرأة: إني أسيرة، فأبلِغْ صاحبك خبري. فلما اجتمع به، استطعمه عنده، وتجاذبا ذيل الحديث، حتى انتهى الخبرُ إلى هذه المعذَّبة، فألقاه إليه، فما أكمل حديثه حتى قام الأمير على قدمه، وخرج غازياً من فوره، ومشى إلى البلد حتى أخرج الأسيرة، واستولى على الموضع. فكيف بنا وعندنا عهدُ الله ألاَّ نسلِّم إخواننا إلى الأعداء، ونَنْعم وهم في الشقاء، أو نملك الحرية وهم أرقَّاء. يا لله، ولهذا الخطب الجسيم! نسأل الله التوفيق للجمهور، والمنّة بصلاح الآمر والمأمور"[1].

وكان يغتنم أية مناسبة تلوح له، ليشير من خلالها إلى موقعٍ جغرافي رآه، أو واقع اجتماعي شاهده، أو حوارٍ أو حادثةٍ علمية أو سياسية أو تاريخية، كان هو طرفاً فيها. ونظراً لكثرة إشاراته هذه، يمكن لأي مؤرخٍ إذا قام باستقصائها وتحليلها وربطها بسياقها العلمي والتاريخي العام، أن يقدِّم لنا صورةً، ولو كانت محدودة، عن البيئة العلمية والتاريخية والجغرافية التي عاش وشارك فيها ابن العربي بفعاليةٍ، سواء في بلاد الشرق الإسلامي التي عاش فترةً في مدنها ومراكزها العلمية، أم في حواضر الأندلس في نهاية القرن الخامس الهجري، والثلث الأول من القرن السادس الهجري. ومن الأمثلة على ذلك، قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة، 28]: "ولقد كنتُ أرى

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 954/2-955.

بدمشق عجباً، كان لجامعها بابان: باب شرقي، وهو باب جَيْرون، وباب غربي، وكان الناس يجعلونه طريقاً يمشون عليها نهارهم كلّه في حوائجهم، وكان الذميُّ إذا أراد المرور، وقف على الباب حتى يمرّ به مسلم، مجتاز، فيقول له الذميّ: يا مسلم أتأذن لي أن أمرّ معك؟ فيقول: نعم، فيدخل معه، وعليه الغِيَار علامة أهل الذمة، فإذا رآه القيّم، صاح به: ارجع، ارجع، فيقول له المسلم: أنا أذِنتُ له، فيتركه القيّم"[1]. ومن الأمثلة على ذلك أيضاً، قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ۞ فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ۞ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقاً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة75-77]: "... وعلى ذكر هذه الآية أنبئُكم أني كنتُ بمجلس الوزير العادل أبي منصور بن حمير على رُتبة بيَّناها في كتاب (ترتيب الرحلة للترغيب بالملة)، فقرأ القارئ: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب، 44]، وكنتُ في الصف الثاني من الحلَقة، فظهر أبو الوفاء علي بن عقيل إمام الحنبلية بها [بغداد]، وكان معتزلي الأصول، فلما سمعتُ الآية قلتُ لصاحبٍ لي يجلس على يساري: هذه الآية دليلٌ على رؤية الله في الآخرة، فإنَّ العرب لا تقول: لقيتُ فلاناً، إلا إذا رأته، فصرف وجهه أبو الوفاء المذكور إلينا مسرعاً، وقال: تنتصر لمذهب الاعتزال في أنَّ الله لا يُرى في الآخرة، فقد قال: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقاً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾، وعندك أن المنافقين لا يرون الله في الآخرة. وقد شرحنا وجه الآيتين في المُشكِلين (يقصد في كتابه المشكلين: أي مُشكِل الكتاب والسنة)."[2]

۞ ۞ ۞

[1] ابن العربي، **أحكام القرآن**، 914/2.

[2] ابن العربي، **المصدر السابق**، 987/2-988.

المبحث الثالث: أثر التفسير وقيمته

المطلب الأول: مدى تأثير ابن العربي على المفسِّرين من بعده

من المعايير المتفق عليها لمعرفة قيمة أي مفسِّر، ومكانته في تاريخ التفسير، هو مدى بقاء وحضور ما أنجزه في تفسيره، في إنجازات المفسِّرين من بعده قديماً وحديثاً، ونوعية هذا الحضور. ويظهر ذلك من خلال اتخاذهم إياه مرجعاً لا غنى عنه في تفاسيرهم، يأخذون منه، وينقلون عنه، ويجادلونه، بل وينقدونه. كل هذه الطرائق من التفاعل تُفصح عن قوة هذا التفسير وقوة صاحبه، وقيمتهما العلمية. ونحن إذا أردنا أن نطبق هذا المعيار على تفسير ابن العربي، فإننا سنجد أن معظم المفسرين الذين أتوا من بعده استفادوا منه بوجه من الوجوه السابقة. ولكن للحق نقول: إن أكثر مَنْ استفاد منه، وتأثر به، وبمنهجه هو الإمام القرطبي (ت671 هـ) صاحب تفسير "الجامع لأحكام القرآن"، وهذا أمر متوقع، فالرجلان أندلسيان، ومالكيان، وفوق هذا وذاك صبَّا اهتمامهما في ميدان التفسير على ما يمكن استنباطه من أحكام القرآن الكريم. ومن هنا فإنا لم نستغرب أبداً عندما لاحظنا اهتمام واحتفاء القرطبي بتفسير ابن العربي احتفاءً يظهر للدارس في كل آية فسَّرها ابن العربي، وتناولها بالتفسير من بعده القرطبي، سواء صرَّح في ذلك القرطبي أم لم يصرِّح. وتكاد تكون وجوه استفادة القرطبي من ابن العربي تشمل كل ميادين التفسير، فهو قد استفاد منه في المقام الأول في مجال الأحكام الفقهية، ومن ثَمَّ في المجالات الأخرى من أسباب نزول وقراءات ولغة ونحو وأخبار وأصول فقه. وتجب الإشارة هنا إلى أن استفادة القرطبي من ابن العربي، وإن كانت في معظمها استفادة نقل وموافقة، ولكنها لم تقتصر على ذلك بل كان القرطبي، وهو الإمام المفسِّر الكبير، يتعقَّب ابن العربي في بعض الأحيان بالنقد والتصويب.

ومن الأمثلة على هذا التعقُّب، قول القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة، 78]: "قال ابن العربي : لقد بلغت الجهالة بأقوام إلى أن قالوا يُقتل الحر بعبد نفسِه، ورووا

في ذلك حديثاً عن الحسن بن سمرة أن رسول الله ﷺقال: (منْ قتل عبدَه قتلناه) وهذا حديث ضعيف. قلتُ: هذا الحديث الذي ضعَّفه ابن العربي، هو صحيح أخرجه النسائي وأبو داود، وتتميم متنه: (ومنْ جدع أنف عبده جدعناه، ومنْ أخصاه أخصيناه)، وقال البخاري عن علي بن المديني: سماع الحسن بن سمرة صحيح، وأخذ بهذا الحديث، وقال البخاري: وأنا أذهب إليه. فلو لم يصح لما ذهب إليه هذان الإمامان، وحسبُك بهما"[1].

المطلب الثاني: محاولة في التقييم

بعد هذه الجولة الموجزة مع القاضي ابن العربي وبعض معالم المنهج في تفسيره "أحكام القرآن"، يمكن لنا، على سبيل التقييم، الإدلاء بالملاحظات التالية:

1) استطاع ابن العربي أن يلتزم بما أخذه على نفسه من عناصر منهجية أفصح عنها في مقدمة كتابه كما ذكرنا من قبلُ. وبالفعل، وكما تُثبت ذلك الفقرات السابقة، فقد أعطى ابن العربي كلَّ عناصر منهجه حقها من الإعمال والتطبيق.

2) على الرغم من أن اعتناء ابن العربي في تفسيره انصبَّ على ناحية الأحكام الشرعية، إلا أنه لم يألُ جُهداً في تناول الآيات التي فسَّرها من جميع النواحي، والوقوف على جميع دلالاتها وإيحاءاتها، بالإضافة إلى ذكر كل ما يتعلق بها من أحاديث وأخبار وأقوال سلف. وبهذا نستطيع أن نقول: إن تفسير ابن العربي، وعلى الرغم من ظاهر عنوانه الذي يوحي بالطابع الفقهي، وعلى الرغم من اقتصاره على الآيات التي قدّر أنها تتضمن أحكاماً، يمكننا أن نُدرجه في كتب التفسير التحليلي العام، مع لفت الأنظار إلى اهتمامه وعنايته الكبيرة بالأحكام الفقهية.

3) تبوأ القاضي ابن العربي مكانةً مرموقةً في تاريخ التفسير، واستطاع أن يفرض تفسيره كمرجع ضروري لكل من تصدَّى لتفسير القرآن الكريم بعده وحتى أيامنا الراهنة، على الأقل من حيث الدراسة الفقهية لآيات القرآن الكريم التي

[1] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 249/2. وانظر ابن العربي، **أحكام القرآن**، 63.62/1.

تناولها في تفسيره. ويمكن اعتبار تفسيره علامة بارزة من علامات تطور مدرسة التفسير الفقهي، وخطوة رئيسة مهَّدت الطريق لظهور الإمام القرطبي وتفسيره" الجامع لأحكام القرآن" الذي يُعد علامة نضج مدرسة التفسير الفقهي في تاريخ التفسير بشكل عام.

النتائج

من خلال رحلتنا المتواضعة مع الإمام ابن العربي رحمه الله وتفسيره "أحكام القرآن"، يمكن لنا أن نسجل النتائج التالية:

1) اعتمد ابن العربي على المنهج التحليلي في تفسيره، وهو المنهج الذي مازال يحظى بالحضور القوي حتى الآن في ميدان تفسير القرآن الكريم، فقد اقتصر ابن العربي في كتابه على تفسير آيات الأحكام الواحدة بعد الأخرى حسب ترتيبها في سورها، مركِّزاً جهده على تفسير بُعْدها الفقهي بشكل عام، مع ملاحظة أنه كان يهتم . أيضاً . بالأبعاد الأخرى للآيات من حيث تفسيرها العام، وما فيها من دلالات عقدية وإشارات تاريخيةٍ وسياسيةٍ.
2) استوعب ابن العربي تراث المفسرين من قبله وانتظم في داخله، وتعامل مع هذا التراث بطريقة تنمُّ عن احترام عميق له مع احتفاظه لنفسه في الوقت ذاته بحق المناقشة والنقد والردِّ عندما يرى موجباً لذلك.
3) اعتمد ابن العربي على منهجي الأثر والرأي في تفسيره، مع ملاحظة أنه كان أكثر توسعاً ودقةً ونقداً في ميدان الأثر والأخبار، هذا بالإضافة إلى أنه قد اتخذ موقفاً نقدياً إزاء الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات.
4) كان ينتصر لمذهبه وإمامه على المستوى الفقهي والعقدي، وكان يغلظ بعض الشيء في الردّ على مخالفيه في بعض الحالات، مع ظهور روح التقدير والإنصاف عنده للعلماء الآخرين في بعض الأحيان.

5) ظهرت شخصية ابن العربي العلمية التفسيرية بشكل واضح من خلال جمعه للأخبار والآثار، والتعامل معها بطريقة نقدية، وعرضه لأقوال الفقهاء ومناقشتها وترجيح الأقوى دليلاً فيها، حتى ولو كان مخالفاً لمذهبه في بعض الحالات، ولجوئه، في بعض الأحيان، إلى استنباط حكمٍ خاص به في عدد من المسائل والقضايا. وأكبر الظن عندي أن أساس قوة الشخصية العلمية عنده، يعود إلى تمكُّنه من علوم الحديث ونقده روايةً ودرايةً، بالإضافة إلى رسوخ قدمه في علوم اللغة والأصول، وهذه كلها أدوات لا غنى عنها لكل من يتصدَّى للاجتهاد أو على الأقل للترجيح العلمي.

6) امتاز ابن العربي بربط تفسيره للقرآن الكريم كلما وجد إلى ذلك سبيلاً بواقع مسلمي عصره ومشاكلهم، وهذه الميزة الإصلاحية زادت من قدرة هذا التفسير على التفاعل مع عصره والتأثير في أحداثه، وجعلت منه بالنسبة لنا صورةً صادقة عن بعض أحوال عصره من الناحية السياسية والاجتماعية، فضلا ً بطبيعة الحال . عن الناحية العلمية والفكرية. وقدَّمت لنا . أيضاً . نموذجاً يُقتدى به لِما يجب أن يقوم به أيُّ مفسِّر يتحمل مسؤوليته العلمية والدينية إزاء العصر الذي يعيش فيه.

وفي نهاية هذا البحث ندعو الباحثين إلى بذل المزيد من البحث والاجتهاد في استخراج ما يمكن استخراجه من العناصر المنهجية والقواعد والأصول التفسيرية التي قام على هدي ووحي منها تراثنا التفسيري العريق، القديم والحديث على السواء، وذلك نظراً لأن هذا الاستخراج يشكِّل خطوة ضرورية على طريق استكمال تشييدٍ علمي مُحكَم لبناء علم أصول التفسير الذي ما زال ينتظر الكثير من الجهود النظرية والتطبيقية لإنضاجه وترسيخه، وإعطائه المكانة العلمية المحورية الكبيرة التي يستحقها.

المصادر والمراجع

ابن خلكان، أحمد بن محمد (1971). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (1409 هـ/1989). **الأحكام الصغرى**، تحقيق: سعيد أعراب، ط1، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

ـــــــــــــــــ. (1407هـ/1987). **أحكام القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط 3، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ـــــــــــــــــ. (د.ت). **العواصم من القواصم**، تحقيق ومقدمة: محب الدين الخطيب، تقديم: خالد العك، دار البشائر، دمشق، سوريا.

ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم (د.ت). **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، د.ط.، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأدنه وي، أحمد بن محمد (1417 هـ/1997). **طبقات المفسرين**، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية.

أعراب، سعيد (1407 هـ/1987). **مع القاضي أبي بكر بن العربي**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1426 هـ). **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، د.ط.، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية.

ـــــــــــــــــ. (1396 هـ/1976م). **طبقات المفسرين**، تحقيق: علي محمد عمر، ط 1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

الذهبي، شمس الدين (1405 هـ/1985). **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الذهبي، محمد حسين. (1416هـ/1995م). **التفسير والمفسرون**، ط 6، مكتبة وهبة، القاهرة.

الراضوي، نائلة السليني (2002). **قضايا الأسرة واختلاف التفاسير**، ط 1، الدار المركز الثقافي العربي، البيضاء–بيروت، لبنان.

الرومي، فهد. (1413 هـ). **أصول التفسير ومناهجه**، ط 1، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية.

الزرقاني، محمد عبد العظيم (د.ت.). **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط 3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الصباغ، محمد لطفي (1408 هـ/1988). **بحوث في أصول التفسير**، ط 1، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (د.ت.). **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

القماطي، الربيع محمد منصف (2009). **مصادر التفسير الفقهي عند ابن العربي في كتابه أحكام القرآن**، ط 1، دار الفسيفساء، طرابلس، لبنان.

المشني، مصطفى إبراهيم (1411 هـ/1991). **ابن العربي المالكي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن**، ط 1، دار الجيل- دار عمار، بيروت- عمان.

جعفر، عبد الغفور (1428 هـ/2007). **التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد**، ط 1، دار السلام، القاهرة، مصر.

عالم، عبد رب النبي (2005). **التفسير الفقهي الحديث: قضايا أصولية وفقهية**، ط 1، منشورات جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

عباس، فضل حسن (2010). **إتقان البرهان في علوم القرآن**، ط 2، دار النفائس، الأردن.

Some Methodical Aspects of Tafsīr "Ahkam Al Quran" by Judge Abu Bakr Muhammad bin Al-Arabi (D.543 H.)

Hazem Zakaria Mohieddin

Department of Quranic and Hadith Sciences, Faculty of Sharia,
University of Damascus, Damascus, Syria.

Email: hazem9k@yahoo.com

Abstract

This study presents and analyses some methodical aspects of Tafsīr "Ahkam Al Quran by judge Ibn Al Arabi Maliki al-Andalusi (543 H), and his scientific formation as well as the historical events of his era that he interacted with in a brilliant way through his interpretation. In addition, this research studies some methodological aspects as follows: enhancing his knowledge of criticism by studying preceding Interpretive heritage, how he deals with language, how he deals with the sources of interpretation based on maxims, Prophetic Hadiths, and Jewish narrations, how much he depends on rational exegesis, and the rules of weighting in interpretation, his way of treating his opponents, and his attitude towards historical events. Descriptive method was utilized to achieve the goals of this study. The findings of the study reveals that Ibn Al Arabi relies on the analytical method in his exegesis, assimilating respectably and critically the heritage of the previous interpreters, as well as Ibn Al Arabi relies on methods of tradition and opinion interpretations. Also, he depends on the methodologies of tradition and opinion in his interpretation, and he emphasizes on textual criticism especially when dealing with weak, forged, and Jewish narrations. Moreover, he has a tendency to his doctrine on levels doctrine and jurisprudence. Finally, his interpretation of Quran is connected to Muslims issues in his era. Thus this feature augmented the status of this exegesis and increased its impact on its historical context

Keywords: Ahkam Al Quran, Ibn Al Arabi, Tafsir, methodology.